



رئيس الحكومة

تعليمية رقم 01 مورخه في 27 جانفي 2008
إلى السيدة والسادة الولاة

الموضوع: برنامج دعم التجديد الريفي للفترة 2007 - 2013.

لقد كان تبني سياسة التجديد الريفي في شهر أكتوبر 2006 من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية، متبوعا بإعداد ثم تنفيذ برنامج لدعم التجديد الريفي، بالنسبة للفترة 2007 - 2013. وقد أصدرت تسع عشرة (19) تعليمية حكومية من أجل تجسيد هذا البرنامج، على النحو الآتي: سنة 2007: المرحلة النموذجية؛ سنة 2008: مرحلة الترسيع؛ ومن سنة 2009 إلى سنة 2013: مرحلة تعميم برنامج دعم التجديد الريفي.

والجدير بالذكر أن برنامج دعم التجديد الريفي، قد سمح خلال، مرحلتيه التحضيرية والنموذجية، بإعداد وتنفيذ 2.323 مشروعاً استفادت منه 277.634 أسرة على مستوى 2.654 بلدة تابعة لـ 872 بلدية، والتمكن من استحداث 98.265 منصب شغل.

إن خلايا التشييط الريفي البلدي، واللجان التقنية للدائرة والولاية كانت حازمة في المبادرة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي تشكل أداة التدخل المفضلة على مستوى المناطق الريفية. وباعتبار أن هذه المشاريع قائمة على أساس مسعى تساهمي متصاعد، فإنها تشجع الاندماج القاعدي لمختلف التدخلات القطاعية والموارد المالية العمومية والخاصة.

وهكذا، يمكن استغلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، عند الحاجة، بشكل أخص، لتدارك التأخر المتراكم في مسار تنمية بعض الأقاليم، وكذا من أجل التحفيز على الابتكار، من خلال إدراج نشاطات اقتصادية جديدة. وقد تم إعداد مذكرة منهجية مضبوطة قصد المبادرة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على أساس العبر المستخلصة من السنة النموذجية، أرسلت إلى مجمل الولايات من قبل الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

وعلى صعيد آخر، وقصد تيسير برمجة أفضل للاستثمارات والتدخلات، تم تحويل نظام المساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية إلى نظام وطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) (SNADDR).

من جهة أخرى، يمكن مجمل الولايات أن تتوفر، من خلال النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي (SI-PSRR)، عبر الموقع الإلكتروني: www.mddr.gov.dz، على أداة ناجعة بهدف تمكينها، في وقت حقيقي، من متابعة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وتقييمها، من مرحلة صياغتها إلى غاية إنجازها.

وتجدر الإشارة إلى أن 26 ولاية تستعمل هذه الأداة إلى يومنا هذا، أما الولايات الأخرى، فإنها مدعوة إلى استغلال هذا النظام الجديد الذي يساهم بشكل فعال في الاستفادة من الموارد المالية التي سيتم التحكيم بشأنها في إطار قوانين المالية للسنوات المقبلة.

وقد تم تسجيل مبلغ خمسة ملايين دينار، بعنوان الولايات التي استعملت النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي، في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2007. كما سُجِّل مخصص مماثل في قانون المالية لسنة 2008.

مع العلم أن الهدف من المخصص المالي المسجل على مستوى خط الميزانية الجديد الذي تم استحداثه وفتحه من قبل وزارة المالية بعنوان المخططات البلدية للتنمية - والتنمية الريفية "PCD-DR"، ييتمثل في تمكين الولايات من المشاركة بكل نجاعة، في برمجة الاستثمارات العمومية وتمويلها بشكل متكامل.

وسيتم إدماج 3.500 جمعية حدّتها الولايات وتعمل من أجل التنمية الريفية، ضمن شبكة الحركة الجمعوية المرافقة للاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة؛ وبالتالي، ستستفيد من عمليات التكوين المقرّرة في إطار برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية (2008 - 2010)، الذي من المقرر الانطلاق في تجسيده في بداية سنة 2008.

وهكذا، فإن مجمل الأدوات والإجراءات الضرورية لتنفيذ برنامج دعم التجديد الريفي بشكل ناجح، تكون قد وضعت تحت تصرف كل الفاعلين في المجمعات السكنية، والبلدية، والدائرة، والولاية وعلى المستوى المركزي.

وستركز سنة 2008، التي تعدّ مرحلة ترسيخ برنامج دعم التجديد الريفي، على تنفيذ برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية 2008/2010، من خلال:

- تجنيد خبراء وأساتذة جامعيين يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الريفي. وتُدعى كل ولاية إلى تحديد خبرائها، بالاعتماد على الجامعات المحلية، ومراكز التكوين، والخبراء الأحرار، وكذا على الفاعلين الرائدتين في مجال التنمية؛
- تنظيم تكوين موجّه إلى أعضاء خلايا التشييط الريفي البلدية، واللجان التقنية للدائرة والولاية وكذا الحركة الجمعوية. وستجري عمليات التكوين هذه على مستوى كل ولاية والتي تتكفل بتحديد الفاعلين الواجب تكوينهم وتوفير الشروط المادية المطلوبة، في الوقت المناسب؛
- سيتم تحديد المكوّنين من قبل الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، حيث سيجري تكوينهم وتوجيههم نحو الولايات. وسيعيّن لكل ولاية خبيران اثنان بغرض التكوين. كما سيشكلون، بالنسبة للفاعلين الأساسيين مصدر استلهام، من أجل تدعيم التنفيذ الفعلي لسياسة التجديد الريفي، بكل أبعادها؛
- سيتولى الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية تحيين الأداتين المتمثلتين في النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) والنظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي وكذا تحسينهما، كلما كان ذلك ضرورياً، على أساس ملاحظات واقتراحات الفاعلين في الميدان؛
- سيتم ضمان تكوين متخصصّ لفائدة أساتذة ومؤطري مختلف مراكز التعليم والتكوين المهني؛
- سيتم الشروع في عمل متميز قصد تمكين الجامعات والمراكز الجامعية من تلقين مواد خاصة بالاقتصاد الريفي؛
- سيُوضع مخطط اتصال هام حيز التنفيذ من أجل مرافقة عملية تدعيم برنامج دعم التجديد الريفي.

إن عمليات التدعيم هذه الرامية إلى التقرب بشكل وثيق من السكان المعنيين، والتي يتم تجسيدها بشكل منسق مع برامج التكوين لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لفائدة رؤساء الدوائر والأمناء العاميين للولايات والبلديات، تتيح أيضاً للمجالس الشعبية البلدية الجديدة فرصة مواتية للاستلها من هذه التراتيب والمبادرة بتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لفائدة مواطني بلدياتهم.

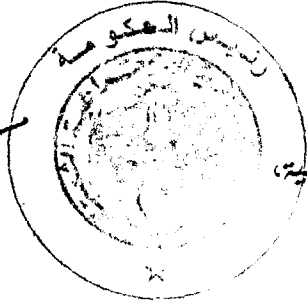
وينبغي أن يسمح تدعيم برنامج دعم التجديد الريفي، بفضل برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية، بتحضير مرحلة التعميم المقررة خلال الفترة 2009-2013 التي ستتجسد بإعداد وتنفيذ عدد أكبر من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي تُعدّ أدوات للتهيئة الفعالة للأقاليم الريفية.

ولهذا الغرض، فإنني أذكر بأهمية التعليمات التسعة عشر (19) المتعلقة بتنفيذ برنامج دعم التجديد الريفي الذي أولي لإنجازه عناية خاصة.

وعليه، أدعو السيدة والسادة الولاة إلى إتمام تنصيب وتفعيل خلايا التنشيط الريفي البلدية واللجان التقنية للدوائر والولايات، واستغلال النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي، ومضاعفة الجهود من أجل إنعاش الفضاءات الريفية، من خلال إحداث نشاطات اقتصادية في المناطق التي تنعدم فيها، وتعزيز وتدعيم النشاطات الموجودة، مع المساهمة في تنشيط الجمعيات والمنظمات التقليدية التي تعمل من أجل التنمية الريفية، التي تعني ضمان المستقبل واكتشاف الطاقات الكامنة وتثمينها بالنسبة لشرائح واسعة من السكان.

ويُكلف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية بإجراء تقييم منظم لمدى تنفيذ هذا البرنامج الهام الذي يساهم في تحسين تسيير الأقاليم وترشيده.

رئيس الحكومة
عبد العزيز بخاري



للتبليغ والإختصاص، إلى السادة:

- وزير الدولة، وزير الداخلية وجماعات المحلية،
- وزير المالية؛
- وزير تهيئة الأقاليم والبيئة والسياحة،
- وزير الفلاحة والتنمية الريفية،
- وزير الإتصال،
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- وزير التكوين والتعليم المهنيين،
- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.